

ومح تزييد الاجر بتزييد العمل في الشرب نزعاً وزماناً  
في الاول اي اذا قال النخيا فان خطه فارسيه فلك درهم  
وان خطته روميه فلك نصف درهم فالشرطان جابيز ان  
عندهم واي العمليين عمل استحق ما جعله اجراه وقل زفر  
والشافعي الشرطان فاسدان وعليه هذا مح تزييد الاجر  
بالتزييد في صبغ الثوب بعصفر او زعفران وان قال  
النخيا فان خطته اليوم فلك درهم وان خطته عند فلك  
نصف درهم مح الشرطان اول وفسد الشرطان الثاني عند ابي  
حنيفة حتى لو خاطه اليوم فله درهم وان خاطه عند فله  
اجر مثله لا يجاوز به درهم في ظاهر الرواية وقال الشرطان  
جابيزان وقال زفر والشافعي الشرطان فاسدان وهو القياس  
وروي ابو يوسف عن يحيى حنيفة انه لا يزاد على نصف در  
هم ولا يقص عنه نصف درهم فان خاطه في اليوم الثالث فما  
لصحيح انه لا يجاوز به عن نصف الدرهم ولا ينقص به عن  
نصف الدرهم عند ابي حنيفة والصحيح عندهما انه ينقص  
عن نصف الدرهم ولا يزاد عليه هذا ان قال علي سبيل التز  
ديد اما اذا قال ان خطه اليوم فلك درهم كان له درهم فان  
خاطه في العذو وكذا اذا قال ان خطته غدا فلك نصف درهم  
كاله نصف درهم وان خاطه في اليوم كذا في شرح الجامع

الصغير

الصغير البرهاني ومح تزييد العمل في الاكلان والبيت اي  
ان قال اجر نك هذا الاكلان او البيت علي انك ان سلكته علي  
عطرافهم وان سلكته حذارا فبدرهمين فلا جارة جابيز  
واي العمليين عمل استحق المسمي وقال لا جارة غير جابيز  
ومح تزييد العمل في الرواية مسافة اي ان قال اجر نك  
هذه الرواية الي مكة بدرهم وان جاوزها الي المدينة فبدر  
رهمين فهو جابيز ذكر محمد هذه المسئلة ولم يحل خلافاً  
حتي ان يكون قول ابي حنيفة وقال لا يجوز ومح تزييد  
العمل في الرواية حلال اي ان قال اجر نك هذه الرواية الي  
مكة علي انك ان حملت عليها شفيراً فجرة نصف درهم واذا  
حملت عليها كرحنطة فجرة درهم جاز وعندهما لا يجوز ولا  
يسافر بهيذا استاجرته للخرقة بلا ان يسير فان ساء  
فبه فهو ضامن لمولاه ولا اجر عليه وان رده علي مولاه بعد  
ذلك ولا يخذ المستاجر من عبد جواراً فدفعه بهمله  
استحساناً ولا يضمن غاصب العبد ما اكل اي اذا غصب عبداً  
فاجر العبد نصيبه وسلم من العمل تحت الاجارة فان اخذ العبد  
الاجر واخذه الفاضل منه فاكله لا يضمنه عند ابي حنيفة  
وعندهما يضمنه ولو وجده به اخذه ومح يقبض العبد  
اجره ولو اجر عبده هذ بين الشهرين شهر اربعة ك